نشأة علم الأقتصاد

إشتق مصطلح علم الأقتصاد (Economics) من لفظ يوناني يتكون من كلمتين (oikos) ومعناها المنزل و (nomos) ومعناها تدبير وبذا يكون اللفظ اليوناني (تدبير المنزل) غير أن هذا لايعني أن اليونانيين القدماء هم الذين أسسوا علم الأقتصاد، على الرغم من أن الأفكار الأقتصادية وردت في العصور الوسطى وبالتحديد في الحضارة الأسلامية . غير أن وجود مثل تلك الأفكار الأقتصادية لايعني أن هناك علم إقتصاد بالمعنى المحدد للعلم .

فعلم الأقتصاد نشأ في تأريخ حديث العهد نسبياً. فقد ظهرت مدرسة التجاريين بداية القرن الخامس عشر ثم اعقبها مدرسة الطبيعين (الفيزوقراط) ومن ثم المدرسة الكلاسكية، وبظهور تلك المدرسة دفعت الفكر الأقتصادي دفعة قوية نشأ على أثرها الأقتصاد كعلم مستقل بين العلوم الأخرى وخاصة بعد صدور كتاب آدم سمث ثروة الأمم في عام (١٧٧٦) .

تعريف علم الأقتصاد

عرف علم الأقتصاد بأكثر من تعريف بسبب الأختلاف في الأتجاهات الفكرية للأقتصاديين ومنها :-

١. سام ويلسون : عرف علم الأقتصاد : ((هو دراسة الكيفية التي يختار بها الأفراد والمجتمع الطريقة التي بواسطتها يستخدمون الموارد الأنتاجية النادرة لأنتاج السلع المختلفة على مدى الزمن وتوزيعها للأستهلاك الآن وفي المستقبل على مختلف الأفراد والجماعات في المجتمع .
٢. آدم سمث (١٧٢٣-١٧٩٠) عرف علم الأقتصاد في كتابه ثروة الأمم (١٧٧٦) ((هو العلم الذي يختص بدراسة الوسائل التي يمكن للأمة بواسطتها أن تغتني مادياً))

الأقتصاد الجزئي والأقتصاد الكلي :-

١. الأقتصاد الجزئي (Micro – Economics) ويتعلق بمسائل الأفراد والمشاريع ويكون تركيز الأهتمام فيه على تكوين الأسعار أي أنه يهتم بالعرض والطلب ونظرية الأسعار.

وهو يحاول تحديد ما الذي يجعل الفرد يشتري إحدى السلع بدلاً من الأخرى كونه مستهلكاً وما الذي يدفعه لأنتاج هذه السلعة بدلاً من تلك السلعة كونه منتجاً، أي أن النقطة الأساسية في هذا الأقتصاد هو الوحدة الأقتصادية (فرد مشروع) ويشار اليه في بعض الأحيان ((التوازن الجزئي))

٢. الأقتصاد الكلي ((macro – Economics)) يهتم في مشاكل الأقتصاد الوطني ويشار اليه في بعض الأحيان ((بتحليل التوازن العام)) . أي أنه يتضمن دراسة الأنتاج الكلي والأستخدام الكلي والمستوى العام للأسعار ويحلل الأجراءات المالية والنقدية المختلفة كوسائل لأستقرار مستوى النشاط الأقتصادي بشكل عام يتعلق الأقتصاد الكلي بالمتغيرات الكلية وان موضوعه الأساس هو تحديد مستوى الدخل وتغيراته .

النظام الأقتصادي The Economic System

النظام الأقتصادي : مجموعة من القواعد والقوانين والتقاليد والمبادئ التي تحكم عمليات الأقتصاد القومي . ويتم من خلالها إستخدام الموارد الأنتاجية لأشباع الحاجات الأنسانية .

ويهدف النظام الأقتصادي الى:-

١. تحديد أنواع وكميات السلع والخدمات التي تنتج
٢. طرق إنتاج السلع والخدمات
٣. كيفية توزيع السلع والخدمات

أي أن اهداف النظام الأقتصادي حل المشاكل المتعلقة ((ماذا ننتج، وكم ننتج، وكيف ننتج، ولمن ننتج)) وكل نظام يجيب على الأسئلة أعلاه بطريقته الخاصه فتنظيم النشاط الأقتصادي في النظام الرأسمالي يختلف عما هو عليه في النظام الأشتراكي وان النظام الأقتصادي الخاص بأي بلد يعتمد على من هو المالك للثروة الأفراد أم الدولة . وبناء على ملكية الثروة هناك ثلاثة أنواع من الأنظمة الأقتصادية

١ .نظام المشروع الحر (الرأسمالي)

٢. المشروع المخطط (الأشتراكي)

٣. المشروع المختلط

نظام المشروع الحر ((Free Enterprise)) الرأسمالي [**نظام سيادة استهلك**] تكون جميع الثروة مملوكة للأفراد وان المشكلة الأقتصادية في هذا النظام تحل من خلال نظام ميكانيكية (الية) الأسعار

س: على ماذا يعتمد هذا النظام ؟ وما الهدف منهُ ؟ وما الوسيلة لحل المشكلة الأقتصادية

الجواب:-

- يعتمد هذا النظام على الملكية الخاصة لوسائل الأنتاج
- الهدف منهُ تحقيق الربح
- الوسيلة هي آليه (ميكانيكية) الأسعار أو ما يطلق عليها (قوى السوق)

نظام المشروع المخطط planned Economy **(الأشتراكي)**

س:- على ماذا يعتمد هذا النظام ؟ وما الهدف منهُ ؟ وما هي الوسيلة لهذا النظام ؟

الجواب:-

- يعتمد هذا النظام على الملكية الجماعية لوسائل الأنتاج أو الملكية الجماعية للثروة
- الهدف منه هو تحقيق العدالة الأجتماعية والرفاه الأقتصادي .
- الوسيلة المتبعة في هذا النظام سلطه التخطيط المركزي .

المشروع المختلط MixedEconomy

هذا النظام يحاول المزج بين الرأسمالية والأشتراكية ويدخل الفكر الأسلامي ضمن هذا الأطار . وأهم خصائص الفكر الاقتصادي الإسلامي هي:-

١-**الجمع بين الروح والمادة في الأقتصاد** . ويبرز هذا التلاحم بين الجوانب المادية والروحية في جميع المعاملات والنشاطات الأقتصادية فإلى جانب الصلاة نجد الزكاة المفروضة للفقراء في أموال الأغنياء .

٢- **الحرية الأقتصادية** : الأسلام يعتبر حرية التملك وحرية التعامل والتعاقد هي القاعدة بينما تدخل ولي الأمر هو الأستثناء وهو تدخل محدود وللضرورة الشرعية .

٣- **إزدواج الملكية** : يقر الأسلام إزدواجية الملكية (الملكية العامة والملكية الخاصة) والأسلام حين يقر الملكية الفردية فهو في ذلك يتجاوب مع فطرة النفس البشرية في حب التملك ويحفزها لتعمير الأرض .

٤- **التوازن في رعاية مصلحة كل من الفرد والمجتمع** :- الأسلام يضمن مصلحة الفرد والمجتمع فلا مصلحة الفرد تهدر باسم مصلحة المجتمع ولا مصلحة المجتمع تهدر باسم مصلحة الفرد. ومن حق ولي الامر أن يتدخل في حالة حدوث (انحراف) أو تعدٍ يؤدي الى الحاق الضرر بالطرف الاخر

المشكلة الأقتصادية The Economic problem

يختص كل علم من العلوم ببحث مشكلة معينة وعلم الأقتصاد يختص ببحث المشكلة الأقتصادية . تعد الندرة النسبية جوهر المشكلة الأقتصادية . والمقصود بالندرة النسبية، ندرة وسائل الأشباع بالنسبة للحاجات البشرية. ووسائل الأشباع هي الموارد المتوفرة . وبما أن الموارد متوفرة بشكل نسبي وليس مطلق . وإن حاجات الأفراد تتنافس حول الحصول على تلك الموارد مما يجعل الفرد تحت ضغط الحاجة الى الأختيار بين الحجات الأكثر الحاحاً مما يؤدي هذا الوضع الى أن يتخلى الفرد عن بعض الحاجات الأقل الحاحاً والتوجه الى حاجات بديله عنها .

والمشكلة الأقتصادية تختلف عن **المشكلة الفنية** .**فالمشكلة الأقتصادية** تنشأ من تقابل حاجات غير محدودة مع الموارد النادرة والمحدودة .

اما **المشكلة التكنولوجية** فإنها تتعلق بتحديد طرق الأنتاج وحلها يتوقف على درجة التقدم الفني .

وإن **المشكلة الأقتصادية** حسب وجهة نظر الرأسمالية يعود الى بخل الطبيعة وعجزها عن تلبية تلك الحاجات .

اما من وجهة نظر الماركسية فإن **المشكلة الأقتصادية** هي مشكلة التناقض بين قوى الأنتاج وعلاقات التوزيع (سوء توزيع)

اما **المشكلة في وجهة نظر الأسلام** فهي مشكلة الأنسان وسوء تنظيمه الأقتصادي مما لا علاقة له بالطبيعة أو أنماط الأنتاج حيث تعد هذه المشكلة من وجهة نظر الأسلام الى :-

١-ظلم الانسان في توزيع الثروة

٢- كفرانه بالنعمة من خلال إهماله إستثمار الطبيعة وعدم استغلاله جميع المصادر التي تفضل بها الله عليه استغلالاً تاماً .

حيث كانت الآيات الكريمة (٣٢-٣٤) من سورة إبراهيم صريحة وتعالج هذه المشكلة

بسم الله الرحمن الرحيم ((اللّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقاً لَّكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الأَنْهَارَ {٣٢} وَسَخَّر لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَآئِبَينَ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ {٣٣} وَآتَاكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ اللّهِ لاَ تُحْصُوهَا إِنَّ الإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ {٣٤})).

الحاجة الأقتصادية

الحاجة هي الرغبة في الحصول على وسائل لازمه لوجود الأنسان أو للمحافظة عليه أو لتقدمه دون أن يكون الأنسان حائزاً لتلك الوسائل ولكن يفترض معرفة الأنسان بالغاية التي يسعى اليها وبالوسائل التي تسمح بتحقيق تلك الغاية .

أي أن الحاجة ((هي رغبة أو شعور يميل الفرد بمقتضاه نحو شيء ما))

وللحاجة أياً كان موضوعها ثلاثة عناصر

-إحساس بالألم (كالجوع أو العطش مثلاً)

- معرفة الوسيلة لإطفاء هذا الألم

- الرغبة في استخدام هذه الوسيلة لإزالة هذا الأحساس .

وليس كل الحاجات تدخل في موضوع الأقتصاد، فبعض الحاجات تخرج عن الدراسات الأقتصادية مثل الحاجة الى النوم أو الحاجة الى الراحة .فهذه لاتعد حاجات اقتصادية . والأقتصاديون لا يهتمون بالحاجات في ذاتها بل يهتمون بنتائجها الأقتصادية .

خصائص الحاجات الأقتصادية

أ-**قابليتها للتعدد** :- الحاجة تتعدد مع تقدم الحضارة والحاجة متطوره ومتعددة . فهناك سيل من السلع الجديدة لم تكن معروفة سابقاً ولهذا استحدثت الحاجة اليها لاحقاً ..... الخ .

ب- **قابليته الحاجة للأشباع** :- الحاجة قابلة للأشباع في فترة زمنية معينة فعند تناولك طعام الغداء لايعني انك لم تتناول طعام العشاء .

اما بالنسبة للنقود فانها غير قابلة للأشباع لانها هي بحد ذاتها لاتشبع حاجة بشرية وانما وسيله لأشباع الحاجات وبما ان الحاجات متجددة فتبقى الحاجة الى النقود مستمرة .

ج- **تعدد وسائل اشباع الحاجة** :- فالحاجة الواحدة لها عدة وسائل لأشباعها .فإذا كان الفرد لايستطيع شراء سلعة ما فأنه يلجأ الى البديل لأشباع حاجته ويمكن تصنيف الحاجات من **الناحية التاريخية** الى حاجات بيولوجية وهي الحاجات التي تولد مع الأنسان كالغداء والكساء والسكن وحاجات حضارية وهي التي تنشأ مع تطور الأنسان كالحاجة الى التعلم والحاجة الى الأدوات الحديثة .

ويمكن تصنيف الحاجات من **حيث طبيعتها** الى حاجات مادية وحاجات غير مادية فالمادية مثل الحاجة الى السكن والملبس اما غير المادية فهي الحاجة الى التعليم والثقافة ...الخ

السلع Goods

لما كانت السلع والخدمات هي وسائل إشباع الحاجات البشرية لذا لابد من التطرق الى مفهوم السلع .

إن أوسع مصطلع استخدم من قبل الأقتصاديين هو مصطلح السلع إن كلمة السلع تتضمن جميع الأشياء المفيدة (useful) ومرغوباً بها من قبل الأفراد ولأكثر من ذلك ان الشئ يكون سلعة حتى لو لم يشبع من الناحية العلمية رغبة الفرد .

ويمكن تقسيم السلع الى مجموعتين :

أ-السلع الحرة Free good

وهي السلع التي تكون في وقت معين ومكان معين متوفرة بكميات غير محدودة مثل الهواء، الماء، ضوء الشمس، والأفراد يحصلون على هذه السلع مجاناً . أو إمكانهم الحصول عليها بدون عناء أو جهود أو دفع مقابل ((هذه السلع تكون خارج نطاق علم الأقتصاد))

ب- السلع الأقتصادية Economic goods

يطلق مصطلح السلع الأقتصادية على السلع التي تتصف بأنها

١-مرغوبة ((أي تتصف بها صفة المنفعة))

٢- نادرة نسبياً ((بالنسبة للطلب عليها)) حتى وإن كان السبب الأحتكار او المحدودية السلعة أو نتيجة لمحددات إجتماعية كالتقاليد والعادات

٣- يمكن تحويلها من شخص لآخر .

وبناءً على هذه المعايير فإن هناك أشياء لاتوصف سلعاً إقتصادية وذلك بسبب عدم قابليتها للأنتقال من شخص لآخر . رغم توفر الشرطين الآخرين مثل المهارة الشخصية والسلع الأقتصادية نوعان :-

١-الثروة Wealth

٢-الخدمات Services

فالتمييز بين هاتين المصطلحين يعتمد على ما إذا كانت السلعة مادية material أم غير ماديه non material

فالخدمات : هي الأشياء التي تمتلك منفعة ونادرة ويمكن تحويلها (مبادلتها) لكنها غير مادية – مثل الخدمات الطبية أو الهندسية أو التعليمية . هي نافعة ونادرة وممكن نقلها أو تحويلها .

وفي الحقيقة إن السلع الأقتصادية غير المادية (الخدمات) يمكن ان تكون اكثر أهمية من السلع الأقتصادية المادية (الثروة) . الا أنها مازالت سلع غير مادية فهي غير ثروة وإنما خدمات .

أما الثروة :- ما هي الا مجموع السلع الأقتصادية المادية فالثروة القومية تمثل الأراضي الزراعية والموارد المنجمية والمصانع بأرضها ومكائنها وابنيتها والمخازن بسلعها وطرق المواصلات وجميع البيوت والممتلكات العائدة للأشخاص في البلد

وفي مفهوم الثروة اختلف كتاب الأقتصاد منهم من جمع السلع المادية وغير المادية كالقابليات والمهارات الفطرية والمكتسبة . وهذه المهارات بدون أدنى شك ذات أهمية كبيرة في الحياة الأقتصادية لاكنها تتكون من أصل إقتصادي غير قابل للتقييم invaluable economic asset فمنفعتها وندرتها لاتنكر لكنها ليست ثروة مادامت غير قابلة للأنتقال من شخص لآخر وغير مادية وإن تضمينها في الثروة يخلق بعض التعقيدات ويقود الى بعض الألتباس .

أما بالنسبة للنقود والأسهم والسندات فعلى الرغم من أنها تمتلك مفهوم الثروة من أنها ذات منفعة ونادرة وممكن تحويلها ومادية الا أنها لاتعد ثروة وانما هي حقوق على السلع الأقتصادية . فالنقود مثلاً تسهل مهمة مبادلة السلع الأقتصادية بغيرها من السلع الأقتصادية الأخرى أي أنها تجعل مهمة تجارة السلع اكثر سهولة مما لو كانت بدونها فهي ليست ثروة بحد ذاتها إنما لمالكها حق في الحصول على السلع الأقتصادية . فالنقود هي زيت التشحيم ليسهل عملية التبادل .

الفعاليات الأقتصادية

في محاولتنا لإشباع حاجاتنا المتعددة نكون عادة مجبرين لأن نكيف الموارد المتاحة والمحدودة لأشباع حاجاتنا وذلك عن طريق مرورها بالفعاليات الأقتصادية .

١-الأنتاج production

لا شيء يؤكل أو يلبس أو يستعمل يأتي مباشرة من الطبيعة . **فالأنتاج** يتضمن أية فعالية تجعل السلع والخدمات متوفرة للناس .

ويعني **الأنتاج** : تلك العملية التي يتم فيها مزج عناصر الأنتاج والموارد الأقتصادية الأنتاجية (الأرض، العمل، رأس المال، الأدارة والتنظيم) لتحويلها الى أموال إقتصادية (سلع وخدمات) قادرة على اشباع الحاجات البشرية بصورة مباشرة أو غير مباشره .

٢-التبادل Exchange

هو نقل ملكية الشيء من شخص الى آخر بقصد الحصول على سلع وخدمات تشبع حاجات إنسانية .

وفي عالمنا المعاصر لم يعد هناك وجود للأشخاص المكتفين ذاتياً بما ينتجون لأنفسهم فالمزارع يحتاج الى السلع المصنعة والصناعي يحتاج الى إنتاج المزارع والى خدمات الطبيب ..... الخ.

٣- التوزيع Distribution

يقصد بالتوزيع في التحليل الأقتصادي هو توزيع الناتج الذي تحقق نتيجتة تظافر عوامل الأنتاج بين العناصر المشاركة في خلقه . أي أنه توزيع القدرة الشرائية (الدخل) المتحقق من الأنتاج على مالكي عوامل الأنتاج فإن مالك الأرض يحصل على الريع (الايجار)،وصاحب رأس المال يحصل على الفائدة ومالك العمل يحصل على الأجر والمنظم أو الأدارة يحصل على الربح وإن هذه العملية تدعى بالتوزيع الوظيفي.

٤- الأستهلاك consumption

الأستهلاك هو الهدف النهائي للنشاط الأقتصادي ويتمثل بالأنتفاع من السلع والخدمات لأشباع حاجات الأفراد والحاجة لوحدها لا تحفز على النشاط الأقتصادي انما المحرك الرئيسي لهذا النشاط هو طلب المستهلك . فطلب المستهلك هو الحاجة معبراً عنها بمصطلح نقدي . أي هو الرغبة المصحوبة بالقدرة الشرائية وهذا مايطلق عليه (بالطلب الفعال) . فالقدرة الشرائية مع الرغبة لشراء السلعة يجعل هذه الحاجة تصبح طلباً . وعلى هذا الأساس ((فإن رغبات الأفراد المصحوبة بالقدرة على الدفع تسبب زيادة في الأنتاج)) وهذا ما يدعى ((بنظام سيادة المستهلك)

ويمكن تمثيل الفعاليات الأقتصادية بالنموذج المبسط الذي يمثل التدفق الدوري الأقتصادي

.

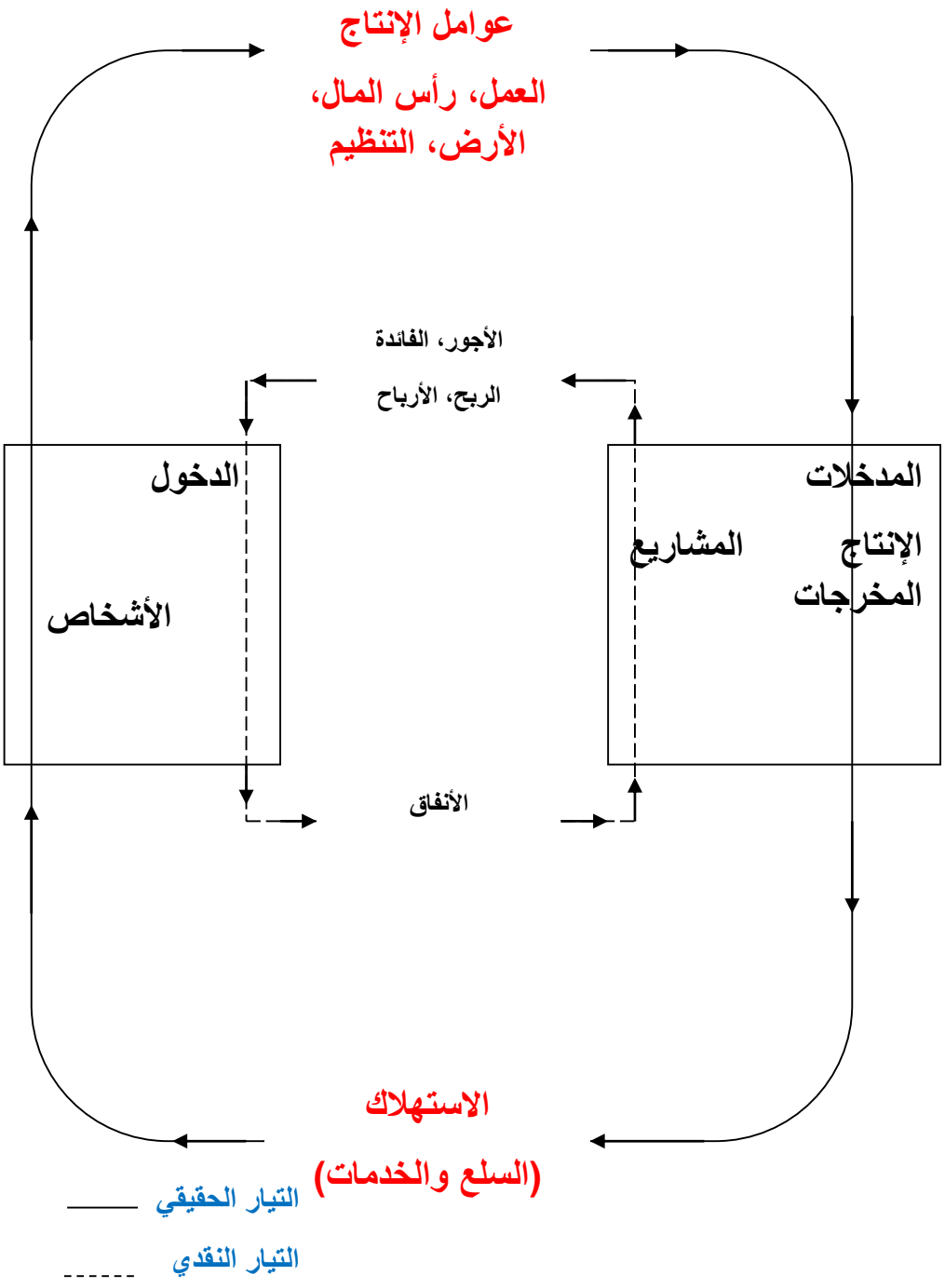

- **التيار الحقيقي Areal flow:** هو تيار عوامل الأنتاج من الأشخاص الى المشاريع وبعد أن تتحول هذه العوامل في المشاريع الى سلع وخدمات تعود الى الأشخاص .
- **التيار النقدي A monetary flow** : هو تيار يبدأ من المشاريع الى الأشخاص (المشاريع تشتري عوامل الأنتاج من الأشخاص ثم تعود النقود من الأشخاص الى المشاريع